

بسم الله الرحمن الرحيم

تغذية المجتمع - التخطيط لتدخلات تعزيز الصحة

الباب الخامس

نقد تحليلي لنجاعة التدخلات والمبادرات والبرامج التغذوية المجتمعية

36	الباب الخامس	نقد تحليلي لنجاعة التدخلات والمبادرات والبرامج التغذوية المجتمعية
37	الفصل الاول	• برامج التثقيف التغذوي المجتمعي
38	الفصل الثاني	• تغذية اطفال المدارس
39	الفصل الثالث	• تغذية المراهقين
40	الفصل الرابع	• تغذية المسنين
41	الفصل الخامس	• تغذية ذوي الاحتياجات الخاصة
42	الفصل السادس	• تغذية الرضع وصغار الاطفال وبرامج تشجيع الرضاعة الطبيعية
43	الفصل السابع	• تغذية الطوارئ وظروف الكوارث (التغذية في سياق الطوارئ و إبان الأزمات)
44	الفصل الثامن	• المعالجة المجتمعية لسوء التغذية
45	الفصل التاسع	• برامج تغذوية للأمراض المزمنة بالمجتمعات والدعوة لحياة صحية سليمة

بسم الله الرحمن الرحيم

تغذية المجتمع - التخطيط لتدخلات تعزيز الصحة

الباب الخامس

نقد تحليلي لنجاعة التدخلات والمبادرات والبرامج التغذوية المجتمعية

الفصل الثاني

برامج تغذية أطفال المدارس

36	الباب الخامس	نقد تحليلي لنجاعة التدخلات والمبادرات والبرامج التغذوية المجتمعية
37	الفصل الاول	• برامج التثقيف التغذوي المجتمعي
38	الفصل الثاني	• تغذية اطفال المدارس
39	الفصل الثالث	• تغذية المراهقين
40	الفصل الرابع	• تغذية المسنين
41	الفصل الخامس	• تغذية ذوي الاحتياجات الخاصة
42	الفصل السادس	• تغذية الرضع وصغار الاطفال وبرامج تشجيع الرضاعة الطبيعية
43	الفصل السابع	• تغذية الطوارئ وظروف الكوارث (التغذية في سياق الطوارئ و إبان الأزمات)
44	الفصل الثامن	• المعالجة المجتمعية لسوء التغذية
45	الفصل التاسع	• برامج تغذوية للأمراض المزمنة بالمجتمعات والدعوة لحياة صحية سليمة

برامج تغذية أطفال المدارس

الباب الخامس	نقد تحليلي لنجاعة التدخلات والمبادرات والبرامج التغذوية المجتمعية
الفصل 2	برامج تغذية أطفال المدارس

المقدمة:

كل بلدان العالم باتت تعترف تقريباً بأهمية تطبيق برامج التغذية المدرسية وفي كثير من الدول المتقدمة يعتبر البرنامج جزءاً أصيلاً من الدعم الاجتماعي المقدم للسكان من قبل الدولة. ولم يعد السؤال يتعلق بما إذا كان ينبغي على البلدان تنفيذ برامج تغذية مدرسية أم لا، لكنه يتعلق بالكيفية التي يمكن من خلالها لتلك البلدان أو الجهات المعنية تحسين فاعلية وكفاءة البرامج التي يجري تنفيذها وتوسيع رقعتها. والتحدي هو توفير الدعم السياسي لبرامج التغذية المدرسية ووضع أفكار وخطط تستند إلى قاعدة صلبة من أجل تنفيذ برامج تغذية مدرسية تتميز بالفاعلية والكفاءة.

وكان الطفرة الكبير للإجماع الدولي لبرامج الصحة والتغذية المدرسية (SHN) التي تحققت في أبريل 2000 في المنتدى العالمي للتعليم، عندما وافقت الوكالات الدولية الرئيسية على إطار مشترك لبرامج الصحة والتغذية المدرسية (SHN)، وسميت المبادرة بتركيز الموارد على الصحة المدرسية الفعالة واختصارها "فريش" (FRESH). يعزز إطار المبادرة "البرمجة الفعالة من حيث التكلفة" من خلال الدعوة لتنفيذ متكامل لمجموعة أساسية من أربعة نهج ذات الصلة بالصحة المدارس خاصة في البلدان المنخفضة الدخل تشمل سياسات مدرسية ذات صلة بالصحة وتقديم خدمات صحية مركزة بالمدرسة وتحقيق بيئة مدرسية آمنة وصحية وأخيراً تعليم صحي معتمد على المهارات.

تضمن البرامج التعليمية لتأسيس عادات الأكل والتغذية الصحية السليمة في وقت مبكر من الحياة للمجتمع كافة على مختلف مكوناته المعلومات والمهارات التي يحتاجها؛ حماية لصحة فئاته وخفضاً من نسبة التعرض للأمراض في الوقت الحاضر، وفي المستقبل، كما أن أهمية برامج التغذية المدرسية، لا تقدر بثمن، فهي ذات فوائد جمة، فإلى جانب كونها شبكة أمان صحي، وأداة موجهة للحماية الاجتماعية، تمثل استثماراً متواصلًا يقوي من صحة الأطفال، ويحد من انعدام الأمن الغذائي، وما يرتبط به من أمراض، وكذلك فهي توفر كلاً من المزايا التعليمية، والصحية لأغلب الأطفال حتى يتسنى لهم التركيز الذهني على التعلم كخطوة مهمة وأساسية في العملية التعليمية.

وأثبتت تجارب الدول أن برنامج التغذية المدرسية أسهم في التنمية المعرفية والنجاح الأكاديمي للطلاب، وإيجاد أطفال أصحاء أكثر قدرة على التعلم والاستيعاب، كما أن البرنامج يسهم في تعزيز صحة الطالب عبر تعزيز أنماط الحياة، والأكل الصحي، وفي التأثير على سلوكيات طلبة المدارس، والمراهقين، وقد أثبتت التجارب العالمية أن المدرسة هي البيئة الأمثل لتعديل السلوك الغذائي الصحي لدى الطلاب وتقويمه.

يُمارس التنقيف الغذائي في المدارس بشكل لا يرقى إلى التطلعات المرجوة منه، فبالإضافة إلى عدم تخصيص الوقت الكافي له ضمن المنهج الدراسي، نجد أن فاعلية التنقيف الغذائي محدودة بسبب تطبيق نماذج تدريسية تقتصر على تقديم معلومات تخاطب المهارات المعرفية فقط، ولا تؤدي إلى تغييرات في المواقف والسلوك الغذائي، إذ يتطلب إحداث التغييرات السلوكية في الأنماط الغذائية إيجاد الحوافز نحو مثل هذا التغيير. وتشمل تلك الحوافز العوامل المؤثرة كالتطلعات الثقافية، والاجتماعية، والمواقف، والمعتقدات، والقيم، والتقدير الشخصي، والمقدرة الذاتية (أي الثقة في إحداث التغيير في النظام الغذائي)، وإدراك النتائج المترتبة على مثل هذا التغيير. إن جميع هذه العوامل، بالإضافة إلى آراء وسلوك الخبراء والمجتمع، لها تأثير على الرفاهية الغذائية، مما يستلزم أخذها في الاعتبار أيضاً في التنقيف الغذائي المدرسي إذا ما أريد له النجاح وتحقيق أهدافه.

تمثل التغذية الصحية السليمة عنصراً أساسياً للمدارس المعنية بتعزيز الصحة من أجل رفع القدرات الصحية والتعليمية للطلاب، وعائلاتهم ومختلف أفراد المجتمع. ويعزز التعليم هذا المفهوم، إذ هو والغذاء شرطان أساسيان للصحة، كما يقر بذلك "الإعلان العالمي للتغذية" الذي تبناه المؤتمر الدولي للتغذية (1992)، ودستور أوتوا لتعزيز الصحة (1986).

ما هي برامج التغذية المدرسية؟

في معظم بلدان العالم يوجد ما يسمى ببرامج تغذية اطفال المدارس أشهر هذه البرامج هي برنامج الإفطار المدرسي (SBP) أو البرنامج الوطني للغذاء المدرسي (NSLP) كل من هذه البرامج توفر أغذية متوازنة، منخفضة التكلفة وتقدم الوجبات للأطفال خلال اليوم الدراسي. وعادة ما تكون هذه البرامج مصحوبة بمكون منهجي تعليمي وتنقيفي وتدريب عملي تحت اشراف أساتذة مؤهلين ومدربين وخبراء في هذا المجال. وفي الغالب الاعم تدار كل من هذه البرامج من قبل الوزارات الحكومية المختصة وبأشراف الجهات الرقابية الحكومية المحايدة.

انواع برامج التغذية المدرسية

بالطبع فان نوعية البرنامج التغذوي آليات ووسائل تطبيق وتنفيذ برامج تغذية اطفال المدارس تختلف وتتنوع وتتباين من دولة لأخري ويتحكم في ذلك ايضا مستوي دخل الدول ومستوي دخول الاسر ونوعية المدارس (حكومية او اهلية او خاصة) ومستويات المدارس (تعليم قبل المدرسي أو مدارس ابتدائية أو متوسطة أو ثانوية) أو اذا ما كانت المدارس داخلية أو خارجية وغيرها من العوامل والبيئات المحيطة والسياقات المختلفة لكل بلد أو مجتمعات مختلفة داخل البلد الواحد. ورغم كل هذه التباينات تظل سياسة الدول هي ضرورة تنفيذ وتطبيق برامج تغذية أطفال المدارس حقيقة ماثلة وواجبة علي الكل.

وبشكل عام فإن برامج التغذية المدرسية التي تعنى بتوفير وجبات غذائية للأطفال الملتحقين بالمدارس يمكن تصنيفها بشكل عام الي مجموعتين رئيسيتين بناءً على طبيعتهما:

1. التغذية داخل المدرسة من خلال تقديم وجبات ساخنة أو وجبات غذائية خفيفة يتناولها الأطفال أثناء اليوم الدراسي.
2. توزيع حصص غذائية يأخذها الأطفال إلى منازلهم، وقد تشمل مواد غذائية للأسر التي يلتحق أطفالها بالمدارس.

من ناحية أخرى، يتم تقسيم برامج التغذية داخل المدارس إلى ثلاث فئات هي:

1. البرامج التي تقدم وجبات غذائية كاملة.
2. البرامج التي تقدم بسكويت عالي الطاقة أو وجبات خفيفة غذائية
3. البرنامج الهجين في بعض أنواع برامج التغذية المدرسية، (في الدول النامية أو الدول التي تعاني من أزمات وطوارئ) يتم منح الأطفال إضافة إلى الوجبة المدرسية حصصاً للأطفال الأكثر حاجة بما فيهم البنات يأخذونها إلى بيوتهم، وذلك بهدف زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وتقليص ظاهرة التمييز والفوارق الاجتماعية.

عادة ما يكون مستوى تغطية برامج التغذية المدرسية أكثر انخفاض في البلدان الأكثر حاجة لهذه البرامج، ففي البلدان عالية وفوق متوسطة الدخل تتاح لكل الأطفال فرصة الحصول على وجبات في المدارس كما يحصل الأطفال من الأسر الأقل دخلاً على وجبات مدرسية مدعومة أو مجانية. وعلى العكس تماماً في البلدان المتوسطة أو المنخفضة الدخل فإن برامج التغذية المدرسية تكون متوافرة فقط لبعض الأطفال في مناطق جغرافية محددة يتم اختيارها وفقاً لمستويات الفقر.

ومعدلات تغطية وكفاءة برامج التغذية المدرسية

وأوضحت تقديرات حديثة لمستوى تغطية برامج التغذية المدرسية أنه في حين أن نحو 49% من أطفال المدارس في البلدان متوسطة الدخل يتلقون وجبات مدرسية مجانية، يتضاءل المعدل بشكل كبير في البلدان المنخفضة الدخل حيث يتلقى 18% فقط وجبات مدرسية مجانية. وهذا يعني أنه عندما تكون الحاجة أكبر من حيث مؤشرات الجوع والفقر تكون مستويات التغطية أكثر انخفاضاً درجت البلدان منخفضة الدخل على إعطاء الأولوية لبرامج التغذية المدرسية كجزء من المساعدات التنموية التي تتلقاها. لكن من وجهة النظر العالمية، فإن المساعدات التنموية الخارجية لا تسهم إلا بالقليل جداً من الكلفة الكلية لبرامج التغذية المدرسية حيث تشكل 2% من إجمالي التكلفة. من ناحية أخرى، تشكل تمويلات المانحين نحو 83% من الموارد المخصصة لبرامج التغذية المدرسية. وهذا يوضح مستوى الحاجة في البلدان

التكاليف: تقدر التكلفة السنوية للوجبة المقدمة للطفل الواحد على أساس تقسيم التكلفة الكلية لبرنامج التغذية المدرسية في بلد ما على عدد الأطفال المستفيدين من البرنامج. وتتضمن التكاليف الكلية كل ما ينفق على الأنشطة المتصلة ببرامج التغذية المدرسية بما في ذلك تكلفة شراء السلع الغذائية والنقل والتخزين والعاملين لكن ال تحسب المساهمات التي تقدمها 6 أما استرداد التكلفة فيشمل المجتمعات المحلية. مساهمات المستفيدين والمجتمعات المحلية.

عموما يركز هذا الفصل بشكل أساسي على نموذج التغذية داخل المدرسة إذ إن الحكومات تفضل تقديم وجبات كاملة أو وجبات خفيفة من خلال البرامج التي تنفذ في البلدان المعنية باستثناء عدد قليل من البلدان. عليه وما لم يرد خلاف ذلك، فإن تعريف قدم للأطفال مباشرة داخل المدارس. وإضافة برامج التغذية المدرسية في هذا التقرير يعني الوجبات التي ت إلى ما سبق تشمل برامج التغذية المدرسية الأطفال والطالب في مرحلة ما قبل الدراسة ومرحلتى المدرسة الابتدائية والثانوية وتشمل المعلومات الواردة في هذا التقرير الفئات الثالث السابقة الذكر باستثناء مؤشر نفذ في أوساط أطفال المدارس الابتدائية. التغذية الذي تم احتسابه فقط على أساس البرامج التي ت ا

الاهداف العامة لبرامج التغذية المدرسية

يعتبر الاستثمار في تغذية الأطفال خلال الأيام الـ 1000 الأولى من عمر الطفل (حتى تخطيه السنة الثانية من العمر) أولوية قصوى، كما أن تلبية الاحتياجات الغذائية للطفل بعد دخوله المدرسة أمر حيوي أيضا انه يضمن المحافظة على المكتسبات التي تحققت من أليات الاهتمام بالطفل في المرحلة الأولى من حياته وبالتالي عدم السماح بضياح المكتسبات المبكرة بسبب الفشل في الوفاء بالمتطلبات الغذائية للطفل في المراحل التالية.

تعتبر منظمة الأغذية والزراعة أطفال المدارس أصحاب أولوية في تدخلات التغذية وتنظر الى المدرسة باعتبارها مكاناً مثالياً لتعليم المهارات الأساسية في مجالات الغذاء والتغذية والصحة. فقد تكون المدارس، في كثير من المجتمعات السكانية المحلية، هي المكان الوحيد الذي يمكن للأطفال أن يكتسبوا فيه هذه المهارات الحياتية الهامة. إذ تصل المدارس الأطفال في سن تكون فيه العادات الغذائية والصحية لديهم في طور التشكل؛ كما أنهم يصلون بدورهم الى الأسر ومجتمعات المدارس، ومن ثم يكون في مقدورهم أن يصبحوا قناة للوصول الى مشاركة أوسع من جانب المجتمع المحلي. وهكذا، يمكن لتشجيع التغذية من خلال المدارس أن يخلق منافع تمتد لتشمل ما وراء الغرفة الصفية والملاعب، فيؤدي الى تحسين الصحة والرفاه التغذوي للأسر والمجتمعات المحلية برمتها.

وتؤثر الأوضاع الغذائية للأطفال في سن المدرسة على نموهم الجسماني والصحي وقدرتهم على التعلم والتحصيل والتركيز وبالتالي تؤثر على معدلات المواظبة على حضور الدروس وتحصيلهم الأكاديمي بشكل عام.

ويمكن لبرامج التغذية المدرسية توفير وجبات مدعمة وصحية لدعم الأوضاع التغذوية للأطفال ممن هم في سن المدرسة. وعلى سبيل المثال يمكن للمكونات المركبة أن تساعد في سد النقص ومعالجة حالات الضعف الغذائي لأطفال المدارس الابتدائية المتمثلة في نقص فيتامين (أ) أو الحديد والذي يؤثر على القدرة الاستيعابية للطفل. وفي هذا الإطار يجري العمل حالياً حزمة برامج صحية وتغذوية موجهة لأطفال المدارس وتشمل معالجة ومكافحة أمراض الديدان والتثقيف التغذوي وتوفير المياه الآمنة الصالحة للشرب.

التغذية المدرسية في دول الخليج العربي

تدرج تحت مظلة الصحة المدرسية

يشكل الطلبة والطالبات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما نسبته 45% من عدد السكان وبالتالي فإن هذه النسبة التي تساوي نصف المجتمع تقريباً هي التي ستشكل القاعدة المستقبلية لرجال ونساء الغد وستعكس مدى معافاتها معافاة المجتمع وقوته وبنائه .

يلاحظ اختلاف تبعية برامج الصحة المدرسية لوزارات الصحة في بعض دول المجلس ووزارات التربية والتعليم في بعضها الآخر ومنها المملكة العربية السعودية وبالتالي اختلاف أنظمة العمل الصحي تبعاً للمرجع المسؤول إلا أن مضمون الخدمات فيما بين هذه الدول يتشابه لحد كبير حيث يهتم معظمها بالجوانب الوقائية والعلاجية والغذائية والتوعوية.

معظم دول المجلس لديها برامج للتغذية المدرسية ويواجه معظمها مشاكل في المراقبة والمتابعة لها مع شركات التغذية .

في المملكة العربية السعودية أقرت وزارة التربية والتعليم (وزارة المعارف آنذاك) في فترة الثمانينيات والتسعينيات الهجرية إيصال وجبة إفطار متكاملة لجميع طلاب الإعداد العام في كافة المدن والقرى والهجر، ولذلك هيئت جميع إدارات التعليم بمختلف المناطق لبرنامج «التغذية المدرسية»، الفكرة كانت قد طرحت منذ عهد الملك فيصل -رحمه الله-، وبدأ العمل بها في عهد الملك خالد -رحمه الله- عام 1396-1397هـ، حيث بدأت وزارة المعارف آنذاك بتوزيع علب التغذية على كافة المدارس في المملكة بعد أن تم التعاقد مع شركة أوروبية عن طريق الشركة العربية السعودية "سيف"، وبدأ التوزيع في نهاية عام 1396هـ وبداية عام 1397هـ؛ ليشمل طلاب مدارس الإعداد العام دون الطالبات اللاتي كن يتبعن للرئاسة العامة لتعليم البنات.

وكانت الوجبات المعروضة في السنة الأولى من البرنامج تختلف عنها في السنتين الثانية والثالثة، وهكذا كانت الشركة المتعاقدة تحاول كل سنة أن تحقق الرغبات بتوزيع الأصناف ومراعاة الأذواق المتباينة، لا سيما بعد أن شعرت بنقد المسؤولين لها المبني على نقد الطلاب أنفسهم وأولياء أمورهم من أن الشركة لم توفق في اختيار أصناف الأطعمة، حيث ظنت أن الأكلات الشعبية والمحلية ستجد القبول عند الطلبة الذين تثبت المعلومات المتوفرة سعادتهم ببرنامج التغذية المدرسية، إلا أن حلة اللحم البقري وحلة الدجاج و"الرافولي" والسلطة المكسيكية كانت محل استنكارهم، لا سيما وهي تقدم بعلب معدنية محكمة الإقفال، كما أن تقديم الحليب البارد لم يجد القبول لكون طلبة ذلك الزمان اعتادوا أن يشربوا الحليب ساخناً بالزنجبيل، ولعل ثقافة شرب الحليب البارد المثلج جاءت بعد سنوات من برنامج التغذية، حيث دشنت شركات الألبان المحلية منتجاتها من الحليب المبرد طويل الأجل وبأحجام متباينة، وكان للأطفال منها نصيب، لا سيما بعد أن أدخلت عليها النكهات المختلفة، كل ذلك جعل الشركة المتعاقدة تسارع لتطوير برنامجها، وتحديداً في السنتين الأخيرتين (1400-1399هـ)؛ لتقدم وجبات أكثر فائدة وأسهل حفظاً، وتكاد تكون مستساغة من أغلب الطلاب لاحتوائها على عصير البرتقال والفول السوداني والجوز والبسكويت بأنواعه (بسكويت الحليب، بسكويت الشعير، بسكويت اللوز) والجبنه والكعكة ومهلبية الكاكو.

«عيال الفقر» تعودوا على الأكلات الشعبية واستكروا «حلة اللحم البقري» و«الرافولي» والسلطة المكسيكية!

مزاد طلابي

كانت بعض هذه الوجبات محل منافسة لدى بعض الطلاب الذين يسامون لبيعها على زملائهم ليشترونها بالريال والريالان، كما أن بعض الطلاب يحصل عن طريق الخطأ على علبة ثانية فيترك لنفسه الخيار إما أن يبيعه "بريالين" أثناء الخروج من المدرسة، أو يرضى بأن تصاحبه إلى منزله كضيف عزيز مرحب بجنابه، وكانت ساحات الخروج من المدرسة تشهد في بعض تلك الأيام مزادات ومساومة على أصناف مختلفة من هذه الأكلات، إلا أن أسعار مهلبية الكاكو والجبنه أو الكعكة تحل محل الصدارة، وتشهد أيامها ارتفاعاً في عدد الطلب مع قلة العرض، لا سيما وأن مهلبية الكاكو كانت توزع في يوم الأربعاء والكعكة مخصصة ليوم الثلاثاء، أما الجبنه فلا توزع إلا في يوم الاثنين من كل أسبوع، وكان هذا "المزاد" يقام مع نهاية اليوم الدراسي عند بوابة المدرسة، أو وسط الحافلة التي تقل الطلاب إلى بيوتهم، وقد يقام أحياناً "حراج صغير" أثناء "الفسحة" بشرط أن يأمن الباعة والمشترون من عين الرقيب المتمثلة في أستاذ المراقبة أو طلبة "النظام" المدرسي الذين يتعاونون مع إدارة المدرسة لمراقبة زملائهم الطلاب، مما جعلهم لا يحظون بصداقات حميمة مع زملائهم الآخرين الذين يرون في عملهم الرقابي ضرباً من التجسس عليهم لصالح إدارة المدرسة وهذا ما يعتبر بعرف طلبة ذات الزمان -وربما حتى الآن- قطعاً لجميع أواصر الأخوة والزمالة بل خارماً من خوارم المروءات وطعناً في روابط الصداقات.

في تلك الفترة لم يكن ثمة مرشد طلابي يستمع لأراء الطلاب حيال هذه الوجبات، كما عاشت مقاصف المدارس موسم خريف طيلة أيام برنامج التغذية في الوقت الذي عاودت فيه ازدهارها ونشاطها عام 1401هـ حين إيقاف توزيع وجبات التغذية عن كافة مدارس الإعداد العام بالمملكة، مما جعل مساهمات الطلاب في المقصف المدرسي تجنى أرباحاً تزيد على (100%)، وفي عام 1399هـ أضيف كراس مدرسي يحكي قصة "بادي" ذو الكوفية البيضاء وأخوه سعيد، وتحوي هذه الكراسة صوراً لأعلام الدول العربية التي يتسابق الطلاب لجمعها ووضعها في المكان المناسب في داخل الكراسة.

إيقاف برنامج التغذية كان صاعقة على كثير من الطلاب الذين وصف حالهم زميل لهم وقف أمام زحام المقصف المدرسي، وفوجئ بنفاد "الساندوتشات" فتذكر العيش الرغيد مع برنامج التغذية،

إيقاف التغذية

كان برنامج التغذية المدرسية مثار جدل طويل بين المسؤولين في وزارة المالية ووزارة المعارف التي اختلفت وجهات نظر مسؤوليها حيال البرنامج، وشهدت سنوات (1397 إلى 1400هـ) مراسلات ومعاملات، بل واجتماعات طوال بين المسؤولين في وزارة المعارف من جهة وبين مسؤوليها ووزارة المالية من جهة أخرى، وانتهى الأمر بإيقاف البرنامج مع موسم عام 1401هـ، حيث تفاجأ طلاب ذلك العام بطوابير المقصف تعود عليهم من جديد، وتبرز أهم ملاحظات المطالبين بإيقاف البرنامج بعدم استساغة الطلاب للأكلات المقدمة، لا سيما في السنوات الأولى التي قدمت فيها وجبات العصيدة وحلة الدجاج وحلة اللحم، كما لوحظ عدم قبول بعض أسر الطلبة الميسورين لهذه الوجبات، وإن كان ذلك في مدارس محدودة في المدن الكبيرة، إلا أنه لم يغيب عن المسؤولين، كما أن الوجبات في بعض المدارس تزيد عن عدد الطلاب فيتبادلها عمال النظافة أو توزيع عشوائياً من قبل إدارة المدرسة، ناهيك عن التقارير التي كانت تصل إلى إدارات التعليم مفيدة بخطرورة علب العصير والجبنه والمهلبية وغيرها على سلامة الطلاب، لا سيما حين المشاجرات بين بعضهم البعض أو عند التعامل مع قصاصات هذه العلب كل هذه الأسباب تضاعلت أمام إيجابيات البرنامج، إلا أن سبباً رئيساً ربما كان وراء قرار الإيقاف وهو تحفظ المسؤولين على جشع الشركة الأجنبية المتعاقد معها وحصر العقد عليها وتعاملها بالفرنك السويسري الذي يشهد في تلك الفترة تصاعداً مطرداً.

التغذية المدرسية في مصر

أعلنت وزارة التربية والتعليم، عن خطة التغذية المدرسية الجديدة والتي يتم تطبيقها هذا العام بعد أن وضعتها الوزارة بالتنسيق مع وزارات التضامن والصحة والتموين لتقديم وجبة متكاملة لطلاب المدارس.

وكشف مصدر مسؤول بوزارة التربية والتعليم، عن تفاصيل الخطة الجديدة للتغذية، موضحاً أنه سيتم توزيع الوجبة الجافة لأول مرة بجانب الفطيرة والبسكويت والوجبة المطهية والتي توزع على طلاب المدارس الداخلية "المتفوقين وذوى الاحتياجات الخاصة".

وأوضح المصدر لـ "اليوم السابع"، أن الوجبة توزع على تلاميذ رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية بنسبة 100%، من الأسبوع الثاني من بدء العام الدراسي، موضحاً أن التغذية لها هدف تربوي، لوجود ارتباط بين التربية والوجبة الغذائية، لكون بعض الأطفال يتوجهون للحصول على الوجبة بسبب الظروف الاقتصادية لبعض الأسر، كما أنها تعمل على علاج نقص التغذية بين الأطفال.

وأكد أن الوجبة الجافة تشمل قطعتي جبنه وقطعة حلالة طحينه ورغيفي فينو توزع يومي في الأسبوع على طلاب محافظات الجيزة وبنى سويف والمينا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر والبحر الأحمر، إضافة إلى يوم فطيرة والتي يتم تصنيعها من قبل وزارة الزراعة وأيضاً ويومين بسكويت بالعجوة.

وأوضح المصدر أن محافظات الوجه البحري توزع على الطلاب فطيرة والبسكويت فقط، لافتاً إلى أن محافظات الوجه القبلي الأكثر فقراً وبالتالي تم تخصيص وجبة جافة توزع على التلاميذ بجانب الفطيرة والبسكويت، موضحاً أن هناك خطة طموحة لتعميم الوجبة على جميع الطلاب، لكن المخصصات المالية تحول دون تعميمها.

وأشار إلى أنه تم زيادة المخصصات المالية للوجبة المدرسية، مؤكداً أنها تجاوزت المليار جنيه، لافتاً إلى أنها تقتصر على أطفال مرحلة رياض الأطفال وتلاميذ المرحلة الابتدائية، موضحاً أن عدد الطلاب الذين استفادوا من الوجبة المدرسية العام الدراسي الماضي 2015، 2016 وصل إلى ما يقرب من 13 مليون و518 ألف طالب وطالبة بتكلفة مالية بلغت 957 مليون و821 ألف جنيه.

وعن الاشتراطات الصحية التي يجب توافرها في الوجبة، أوضح المصدر، أن هناك تعليمات بعدم تخزين وجبات البسكويت في المدارس لمدة تتخطى 5 أيام على أن توزع الوجبة الجافة والفطيرة يومياً بيوم دون خضوعها للتخزين في المدارس، مشيراً إلى أنه يتم تشديد الرقابة على التغذية عن طريق المتابعات الميدانية بمشاركة لجنة من وزارة الصحة والتموين والتربية والتعليم للتعرف على المشكلات التي قد تطرأ على الوجبة، والتأكد من سلامة التخزين.

الهدف العام للبرنامج:

تنفيذ وتطوير وإدارة "البرنامج الوطني الشامل للتغذية المدرسية"، لطلاب ومنسوبي وزارة التعليم في جميع مناطق المملكة العربية السعودية، ليكون شبكة أمان صحي، وأداة موجهة للحماية الاجتماعية، توفر كلاً من المزايا التعليمية والصحية للأطفال كخطوة مهمة وأساسية في العملية التعليمية، من خلال التوعية، والتدريب، وتعزيز المهارات، والاستشارات، ووضع معايير موضوعية لآليات التنفيذ، ولقياس التقدم، ودعم البحوث التطبيقية ذات الصلة.

كما تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز المفهوم الشامل للتغذية المدرسية من أجل إحداث التغيرات السلوكية في الأنماط الغذائية، وتقديم الدعم الكمي والنوعي لتدريب الطلاب والمعلمين، وإحداث التغيير المعرفي والسلوكي من خلال برامج شاملة مستحدثة تتمتع بالتغطية المناسبة والاستمرارية، وإدراج التغذية ما أمكن في مناهج التدريس، مع تخصيص الوقت المناسب لها، وعن طريق توعية المستهدفين (للتركز على النتائج الملموسة بدلاً من الاكتفاء بالتوعية العامة)، عن طريق الجهود الإنسانية والفعاليات المخطط لها، التي تهدف إلى إحداث تغيرات إدراكية، أو اتجاهية، أو سلوكية تشجع الطلاب وعائلاتهم على اتباع عادات غذائية صحية ونظام حياتي صحي خلال مدة المشروع، وفي مستقبل أيامهم، كل ذلك لينعكس على صحة شباب الوطن، وتكون مساهمة من البرنامج في التوجه الوطني للقضاء على المشاكل الصحية في المجتمع، التي تعوق نموه ونمائه. **وباعتبارها جزءاً من شبكات الأمن الاجتماعي، تقدم برامج التغذية المدرسية دعماً للفقراء عبر إسهامها في تحسين أوضاعهم المالية حيث تمكن الوجبات المدرسية الأسر من توفير تكلفة تغذية أطفالهم خلال الدراسة**

الأهداف الفرعية:

- أولاً:
- اكتساب عدد من المهارات الأساسية لتأسيس عادات الأكل والتغذية الصحية السليمة في وقت مبكر من الحياة تضمن لفئات المجتمع، المعلومات والمهارات التي يحتاجونها لحماية صحتهم وتعزيزها، وخفض نسبة التعرض للأمراض في الحاضر، وفي المستقبل.
- ثانياً:
- إدماج مفاهيم التغذية السليمة الصحية في مناهج التعليم الأساس.
- ثالثاً:
- إعداد برامج تدريبية تغذوية تساعد في تغيير الاتجاهات واكتساب اتجاهات إيجابية تجاه أسلوب حياة صحي ومعافى للطلاب، ولأسرهم، وللمعلمين.
- رابعاً:
- إعداد برامج تدريبية تغذوية متطورة للمعلمين، والمعلمات، تساعد في أداء الأدوار المناط بهم تنفيذها في برنامج التغذية المدرسية على أحسن وأكمل وجه.
- خامساً:
- تنفيذ برامج تدريبية متطورة حول التغذية وصحة الأداء الأكاديمي للطلاب والطالبات بجميع المدارس.

• سادسا :

- تنفيذ برامج توعية للطلاب تشمل محاضرات، وورش عمل، وتوزيع أدلة في شكل كتيبات، أو أسطوانات، أو لوحات إرشادية داخل المدرسة عن أساسيات التغذية الصحية السليمة.

• سابعا :

- تنفيذ برامج توعية تدريبية للمعلمين والمعلمات بجميع المدارس، تشمل محاضرات، وورش عمل، وتوزيع أدلة في شكل كتيبات، أو أسطوانات، أو لوحات إرشادية داخل المدرسة عن أساسيات التغذية الصحية السليمة.

• ثامنا :

- تنفيذ برنامج للاستشارات التغذوية بواسطة مختصين في مجال التغذية يتم تعيينهم، أو بواسطة معلمين ومعلمات يتم تدريبهم خصيصاً لتقديم هذه الخدمة خلال ساعات الدوام الرسمي من خلال مراكز المتابعة والاتصال.

• تاسعا :

- إنشاء إدارة للرصد والمتابعة والتقييم لجمع المعلومات الدقيقة عن جميع أنشطة البرنامج، وتوثيقها من خلال شبكة معلوماتية مع استخدام المؤشرات والمعايير العالمية لعمل دراسات وتقارير تُستخدم في تطوير البرنامج.

إستراتيجيات البرنامج

وتعتمد فكرة هذا البرنامج التطويري على عدة إستراتيجيات، من أهمها:

أولاً:

إستراتيجية الشراكة الذكية، وهي بين وزارة التعليم والشركاء، مثل: وزارة الصحة، و الهيئة السعودية للغذاء والدواء و وزارة الشؤون القروية والبلدية و وزارة التجارة، والخدمات الغذائية والتموينية، إضافة إلى المراكز البحثية المتخصصة بالجامعات.

ثانياً:

إستراتيجية تطوير المناهج الدراسية، وتقوم على إعداد وإنتاج سلسلة من المواد التعليمية المرجعية والتدريبية حول التغذية والصحة التي ستدعم تطوير وتنفيذ تنفيذ غذائي عملي وفَعَال في المدارس. وستستشير الهيئة الاستشارية للبرنامج التطويري بآراء مخططي تطوير المناهج، ومسؤولي التعليم، ومدرّبي المعلمين، و المعلمين لإعداد هذا البرنامج المبتكر في الثقافة الغذائية المدرسية ليلبي كُلّ التطلعات المرجوة.

ثالثاً:

إستراتيجية التدريب: يعتمد نجاح البرنامج التطويري التعليمي على مدى تحسين وتطوير مدخلاته الأساسية، ويبقى المعلم هو العنصر الأساسي والمهم في هذه المدخلات، وينعكس تطوير وتحسين أداء المعلم التعليمي في مجال التغذية المدرسية بصورة

مباشرة على حسن تنفيذ البرنامج التطويري، وتطويره، وزيادة فعاليته. يشمل البرنامج على مكون تدريبي متميز يتضمن: تدريب القياديين والمتخصصين التربويين لتأدية أدوارهم بصفته منفذي البرنامج، وإعداد دورات تدريبية تهدف إلى الإعداد والتدريب الجيد للمعلمين، والطلاب، والعاملين في تقديم الخدمات التغذوية.

رابعاً:

إستراتيجية الرصد والمتابعة والتقييم: يعتبر نظام الرصد والمتابعة والتقييم هو القلب النابض للإدارة الشاملة للبرنامج التطويري، ويشمل التصميم والإنشاء لنظام جمع المعلومات وإدارتها، والتفكير بطريقة ناقدة في التجارب والمعلومات المحصلة من أجل تحسين الإجراءات، وإعداد التقارير عن النتائج والإبلاغ عنها، وإجراء تقييم الاحتياجات.

أنشطة البرنامج:

وضع السياسات، وإنتاج مواد تعليمية حول الصحة والتغذية، وتدريب المعلمين، وتفعيل وحدات النشاط المدرسية، بالإضافة إلى سلسلة من التدخلات الرائدة في مجال التثقيف الصحي والغذائي. وسيتعاون مسؤولي وزارة التعليم، مع الفريق العلمي (الهيئة الاستشارية) للمشروع لوضع مناهج دراسية مبتكرة للمدارس تهدف إلى تعزيز أنظمة غذائية ملائمة، وأساليب حياة صحية، يمكن تطبيقها واستخدامها في الواقع على نطاق المملكة، وهذا يتطلب توفير قيادات مدرسية فاعلة وقادرة على تحمل المسؤوليات الكبيرة في هذا المجال، بالإضافة إلى توفير معلمين ذوي كفايات وقدرات عالية في التعليم والتعلم يتم تدريبهم وفق خطة تعليمية مدروسة على مراحل، وتشرف على إعدادها الهيئة الاستشارية، وعلى تنفيذها مجموعة من المتخصصين، ليكونوا هم قادة تطبيق وتعميم هذا البرنامج التعليمي الجديد، بالإضافة إلى تطوير الخدمات والأنشطة المقدمة لعملية التعليم والتعلم، والاستفادة من خبرات وإمكانات المجتمع المحلي من خلال التعاون والمشاركة من أجل تحسين مستوى تحصيل الطلاب في كافة المجالات التعليمية المختلفة. ويمكن تلخيص هذه الأنشطة في الآتي:

- تطوير البنية التحتية اللازمة للتعليم والتثقيف التغذوي.
- تطوير الكوادر التعليمية المنفذة لبرنامج التغذية المدرسية.
- تطوير البرامج والأنشطة المساعدة (التوجيه والإرشاد- الصحة-وسائل الاتصال).
- تطوير الكفايات الإدارية المشاركة في برنامج التعليم والتثقيف التغذوي.

التي ساعدت على ضعف وقلة فاعلية أو تأثير برامج التثقيف الغذائي، ويمكن إبراز هذه المعوقات في

1. عمليات التغذية المدرسية مفيدة فقط في حال توافر العناصر الرئيسية الأخرى المطلوبة لإنجاح العملية التعليمية مثل المعلمين والكتب والدفاتر والمنهج التعليمي. وإضافة إلى هذا، هناك ضرورة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتفادي استخدام المعلمين أو الموظفين العاملين في المدارس في عمليات تجهيز الوجبات المدرسية، إذ إن هذا يكون على حساب العملية التعليمية التي تهدف برامج التغذية المدرسية في الأساس لتعزيزها وتقويتها.
2. لا توجد آلية للتنسيق الحقيقي للجمع بين جميع الأطراف المعنية لنشر المعرفة وتنسيق العمل وتسهيل التعلم. في حين سمحت الطبيعة متعددة القطاعات للتغذية المدرسية لعدد من الجهات الفاعلة من مجموعة من المجالات المتنوعة بالمشاركة، لا توجد هياكل تنسيق واضحة كما هو الحال مع غيرها من التدخلات التي تقع مباشرة ضمن نطاق قطاع معين. يعتبر إيجاد إطار للتنسيق الفعال على المستوى الوطني أولوية للتأكد من أن تحصل على الدعم المناسب في الوقت المناسب.
3. هناك حاجة لتعزيز قاعدة الأدلة وتبادل المعرفة حول التغذية المدرسية خلال هذا التحليل، تم تحديد العديد من الأسئلة البحثية. أصبحت المعلومات عن تكاليف نصيب الفرد من التغذية المدرسية أفضل بكثير مما كانت عليه قبل خمس سنوات، وتوجد الآن معايير واضحة. ومع ذلك، هناك حاجة لاستكشاف العوامل المؤثرة في تكاليف البرامج. وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى أن نفهم لماذا قد تكون التكاليف منخفضة في بلد ومرتفعة جداً في بلد آخر، وإعداد توجيهات للبلدان بشأن كيفية تقدير التكاليف في جميع مراحل سلسلة التوريد وتحسين العمليات. هناك فجوة واضحة في المعلومات المتاحة عن التغذية المدرسية في البلدان ذات الدخل المرتفع وهناك أيضاً عدد قليل بشكل غريب من تقييمات أثر التغذية المدرسية في جميع فئات الدخل، وهي فرصة ضائعة لتحسين فعالية البرنامج.
4. الحاجة الملحة لتطبيق مكون فعال للرصد والتقييم يعتمد على المخرجات المتفق عليها للصحة العامة، والتعليم، والوضع التغذوي والإجراءات البرامجية.
5. هنالك حاجة ماسة لإجراء البحوث التقييمية لأداء وتأثير برامج التغذية المدرسية في مجتمعاتنا العربية ورصد التجارب الناجحة وتقييم للمردود الاقتصادي والصحي والاقتصادي لهذه البرامج.
6. هناك حاجة لمعايير الحد الأدنى المشتركة للعمليات البرامجية بحيث تتمكن الجهات الإشرافية من توفير توجيهات موحدة للمدارس والمناطق وبحيث تستطيع الدول من إجراء المقارنات بين برامجها من أجل التطوير وتوحيد المخرجات. وذلك بالطبع يعكس الحاجة الي وضع مؤشرات محددة بالإضافة الي المؤشرات الاساسية المتفق عليها دولياً.

مقاييس النجاح لبرامج تغذية أطفال المدارس

1. يستند الإطار المفاهيمي لبرامج التغذية المدرسية إلى خمسة معايير جودة وهي:
 - a. إطار سياسات فاعل على المستوى القطري
 - b. تمويل مستمر وملمس
 - c. قدرات مؤسسية كافية لعمليات التنفيذ والتنسيق
 - d. منهجية تصميم وتنفيذ فاعلة
 - e. المشاركة المجتمعية.
2. أظهرت الابحاث التشغيلية التي اجريت في عدة بلدان أن البنية التحتية الموجودة مسبقاً في النظام التعليمي تتيح سبلاً أكثر فعالية من حيث التكلفة لتنفيذ التدخلات الصحية البسيطة وتعزيز الصحة مقارنة بما يمكن ان يستطيع تقديمه النظام الصحي. ففي للبلدان ذات الدخل المنخفض علي سبيل المثال عادة يكون اعداد المدرسين أكثر من الممرضين واعداد المدارس أكثر من العيادات.
3. تشير العديد من الدراسات إلى وجود أدلة قاطعة على أن وجود برنامج للإفطار المدرسي له آثار مفيدة للأطفال من أهمها أنهم يتميزون بـ
 - استهلاك وجبات غذائية أفضل ،
 - استهلاك نسبة أقل من السعرات الحرارية من الدهون،
 - أقل عرضة لانخفاض كمية المغنيسيوم،
 - هم أقل احتمالاً ان يكون لديهم مستويات مصل منخفضة من فيتامين C وحمض الفوليك.
 - في أسوأ الاحتمالات إن لم يوفر برنامج للإفطار المدرسي أو يروج لنتائج تغذية أفضل فلا يعزز لنتائج تغذية سيئة.

4. الآثار الايجابية لبرنامج للإفطار المدرسي قد تمتد الى ابعد من منفعة الطالب المباشرة لتشمل الاسرة اقتصاديا (تخفيف الضغط علي ميزانية الاسرة) وتغذويا من خلال المعلومات التغذوية التي ينقلها الطالب لأسرته التي تساعد في خياراتهم التغذوية
- 5.

خصائص التصميم الناجح لبرنامج تغذية اطفال المدارس

<p>Key Issues in Designing Effective Programs The diverse experiences of school health programming suggest some key elements that are common contributors to success in many programs.</p> <ul style="list-style-type: none"> • <i>Focus on education outcomes.</i> Making explicit links among school health programs and learning and education sector priorities (especially EFA and gender equity) helps ensure the commitment of the sector to program support and implementation. 	<p>تجارب متنوعة من البرامج الصحية المدرسية وتشير بعض العناصر الرئيسية التي تساهم مشترك للنجاح في العديد من البرامج.</p> <p>التركيز على مخرجات التعليم. صنع وصلات واضحة بين برامج الصحة المدرسية وأولويات قطاع التعلم والتعليم (لا سيما التعليم للجميع والمساواة بين الجنسين) يساعد على ضمان التزام القطاع لدعم وتنفيذ البرامج.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • <i>Develop a formal, multisectoral policy.</i> Education sector actions in health require the explicit agreement of the health sector. This potential tension can be resolved by defining sectoral responsibilities at the outset; failure to enter into dialogue has led, in Africa and Central Asia, to some health sectors resisting teacher delivery of deworming drugs, despite WHO recommendations. 	<p>تطوير، سياسة رسمية متعددة القطاعات. تتطلب إجراءات قطاع التعليم في صحة موافقة صريحة من القطاع الصحي. هذا التوتر المحتملة يمكن حلها من خلال تحديد المسؤوليات القطاعية في البداية. وقد أدى عدم الدخول في حوار، في أفريقيا وآسيا الوسطى، إلى بعض القطاعات الصحية مقاومة تسليم المعلم المخدرات للتخلص من الديدان، على الرغم من توصيات منظمة الصحة العالمية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • <i>Initiate a process of wide dissemination and consultation.</i> Because there are multiple stakeholders, implementers, enablers, and gatekeepers, a process of consultation is necessary to establish ownership and to identify obstacles before they constrain progress. The process should involve at least community-based organizations, NGOs, faith-based organizations, pupils, and teacher associations. In one country in East Africa, lack of prior agreement on the content of sexuality education delayed implementation for more than three years. 	<p>الشروع في عملية نشر واسعة والتشاور. لأن هناك العديد من أصحاب المصلحة والمنفذين، العوامل المساعدة، والبوابين، عملية التشاور ضرورية لإثبات ملكية وتحديد العقبات قبل أن تحد من التقدم. ينبغي أن تشمل عملية المنظمات على الأقل على مستوى المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية، والتلاميذ، والجمعيات المعلم. في بلد واحد في شرق أفريقيا، عدم وجود اتفاق مسبق على مضمون التربية الجنسية تأجيل التنفيذ لأكثر من ثلاث سنوات.</p>

<ul style="list-style-type: none"> • <i>Use the existing infrastructure as much as possible. Building on existing curriculum opportunities and the network of formal and nonformal teachers will accelerate implementation and reduce costs. Programs that rely on the development of new delivery systems—mobile school health teams, a cadre of school nurses—take longer to establish and are expensive and complicated to sustain and take to scale.</i> 	<p>استخدام البنية التحتية القائمة إلى أقصى حد ممكن. وبناء على الفرص المناهج الحالية وشبكة المعلمين الرسمي وغير الرسمي تسريع التنفيذ، وخفض التكاليف. البرامج التي تعتمد على تطوير نظم المتنقلة تسليم الجديدة فرق الصحة المدرسية، كادر المدرسة الممرضات يستغرق وقتاً طويلاً لإنشاء ومكلفة ومعقدة للحفاظ على وتتخذ على نطاق كبير.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • <i>Use simple, safe, and familiar health and nutrition interventions. Success in rapidly reaching all schools depends on stakeholder acceptance, which is more likely if the interventions are already sanctioned by local and international agencies and are already in common use by the community.</i> 	<p>استخدام التدخلات الصحية والتغذية بسيطة وأمنة ومألوفة. النجاح في الوصول بسرعة في جميع المدارس يعتمد على قبول أصحاب المصلحة، وهو الأرجح إذا أجاز التدخل بالفعل من قبل الوكالات المحلية والدولية، وبالفعل في الاستعمال الشائع من قبل المجتمع.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • <i>Provide primary support from public resources. Compelling arguments exist for public investment in school health programs: the contribution to economic growth, the high rate of return, the large externalities, and the fact that the majority of interventions are public goods.</i> 	<p>توفير الدعم الأساسي من الموارد العامة. وجود حجج مقنعة للاستثمار العام في برامج الصحة المدرسية: المساهمة في النمو الاقتصادي وارتفاع معدل العائد، والخارجية الكبيرة، وحقيقة أن غالبية التدخلات هي السلع العامة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • <i>Be inclusive and innovative in identifying implementation partners. Although public resources are crucial for school health programs, contributions from outside the public sector can be vital. NGOs have proven effective in supporting public sector programs through training and supervision, particularly at local levels. Although market failure appears to have largely precluded the private sector from effectively implementing national programs in low-income countries, examples of successful contributions do occur, particularly in dense urban populations and in middle-income countries.</i> 	<p>أن تكون شاملة ومبتكرة في تحديد شركاء التنفيذ. على الرغم من أن الموارد العامة هي الحاسمة لبرامج الصحة المدرسية، يمكن أن مساهمات من خارج القطاع العام أمراً حيوياً. وقد أثبتت المنظمات غير الحكومية فعالة في دعم برامج القطاع الخاص من خلال التدريب والإشراف، وخاصة على المستويات المحلية. وعلى الرغم من فشل السوق يبدو أنه قد يمنع إلى حد كبير للقطاع الخاص من تنفيذ البرامج الوطنية في البلدان ذات الدخل المنخفض على نحو فعال، والأمثلة المساهمات الناجحة لا تحدث، وخاصة في التجمعات السكانية الحضرية الكثيفة وفي البلدان المتوسطة الدخل.</p>

.1

المتقف الغذائي هو الشخص الذي تلقى تعليماً وتدريباً متخصصاً في التغذية والتثقيف الغذائي ولديه القدرة على إيصال المعلومة بطريقة مناسبة وصحيحة وملائمة للأفراد أو المجتمع الذي سيتلقى التثقيف الغذائي، ويتمتع بالقدرة على إقامة علاقات طيبة مع المجتمع الذي يتعامل معه، بالإضافة إلى القدرة على التواصل بوضوح وشفافية مع المجتمع. ومن أهم صفات المتقف الغذائي القدرة على الإصغاء، والقدرة على الإقناع، والقدرة على التحدث بكلمات يفهمها الناس والقدرة على التحدث بما قل ودل من العبارات، والقدرة على تصميم وتنفيذ الوسائل التعليمية

واجبات المتقف التغذوي

.1

الفئات الأكثر استهدافاً بواسطة برامج التثقيف التغذوي

ورقة تفاهيمه بعنوان:

دور وزارة التعليم في حل مشكلة سوء التغذية بالمملكة العربية السعودية

أهمية التغذية

ما من أحد هذه الأيام الا وقد سمع عن أهمية التغذية الجيدة المتوازنة ودورها في بناء ونمو الابدان واكتمال الصحة البدنية والعقلية والنفسية واكتساب المناعة والوقاية من الأمراض. فالأعلام بكل أنواعه يتحدث والكل يدعي علماً ومعرفة بالتغذية فقد أصبحت كلمة التغذية هي الكلمة الراحلة لجذب الاهتمام خاصة مع الانتشار الغير مسبوق للأمراض المرتبطة بالتغذية انتشاراً بمعدلات مخيفة لم تستثن أي مجتمع أو دولة مهما كانت ذات دخل مرتفع أو متوسط أو منخفض. ولكن مع الأسف ورغم أن الكل يدعي المعرفة بالتغذية لكن الواقع يقول إلا أحد حقيقة يحمل على عاتقه قضية التغذية ويعمل بها ويعمل على ضوء حقائقها ومتطلباتها فيما عدا بعض البرامج هنا وهناك والتي لا نسمع بها الا في بعض الأحيان والمناسبات. وهناك قول مأثور في هذا السياق (Everyone is claiming nutrition but no one is doing it right!!) " الكل يدعي علم التغذية لكن لا أحد يؤديها بحقها"

الكل يعلم أن التغذية تبدأ مع الانسان وهو جنين في بطن أمه، تسعة أشهر قبل أن يولد وهو يتلقى كل احتياجاته الغذائية من الأم، والله سبحانه وتعالى هو الذي يقدر هذه الاحتياجات ويبسر لها مأخذها (من الأم) ومستودعها (الجنين) يوماً بعد يوم حتى يكتمل بناء جسم الجنين، قال تعالى "ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ" صدق الله العظيم.

وتبدأ معركة الانسان الازلية ومكابدته للبحث عن الغذاء "الجيد" من ساعة خروجه للعالم. وحيث أن الطفل لا حيلة له في أن يختار طعامه تكفل الله له بأن دله على ثدي أمه ليحصل على أجود وأكمل غذاء يمكن يحصل عليه، وأوصي سبحانه وتعالى الأم أن يستمر حصول الطفل علي هذا الغذاء لمدة حولين كاملين وتعهد سبحانه وتعالى أن يكون هذا الغذاء كافيا كما وكيفا ونوعا. بعد العامين من عمر الطفل وحتى بلوغ السن الخامسة جعلت مسؤولية تغذيته على أسرته وليتعلم خلال هذه الفترة ليس فقط تناول الطعام ولكن أيضا الجوانب الأخرى من سلوكيات وآداب وممارسات التغذية (كيف نأكل ومتي نأكل وماذا نأكل)، بل ليتعلم أيضا أساسيات الصحة الشخصية والمرتبطة بالتغذية وليتعلم حفظ النعمة وشكرها وعدم هدرها.

هذه السلوكيات التي نزرعها في الطفل خلال هذه الفترة هي التي تشكل شخصيته التغذوية وتنعكس إيجابا على سلوكه العام ليأتي دور المدرسة والمدرس لتأصيل هذه القيم الفاضلة في التغذية لديه ولتصنيف أيضا بعدا تغذويا متقدما عن طريق العلم والتعلم وليكتشف أبعادا أرحب عبر تعلمه من أقرانه ولتصنع من هذا الطفل شخصا مستتبيرا وتصل قدراته علي اتخاذ قراراته المستقبلية بكل وعي وإدراك لما انعم الله عليه من نعم لا تعد ولا تحصى فهل حفظنا الأمانة ورعاها حق رعايتها؟

ونجد الاضيق ان نعيد التذكير ببعض الحقائق المؤلمة عن اثار اهمال التغذية او عدم تناولها بالطريقة السليمة من واقع دراسات وأبحاث لعلماء وخبراء سعوديين كلها تؤكد أن معدلات سوء التغذية ممثلة في نسبة "السمنة" و"زيادة الوزن" عند الأطفال في المملكة تتزايد بشكل متسارع: في عام 1988م كانت النسبة لا تتجاوز 11%، ووصلت إلى أكثر من 50% بحلول عام 2010م. في عام 1996 ميلادية دراسة على حوالي تسعة الاف طفل أوضحت أن نسبة من يعاني من السمنة من الأطفال حوالي خمس عشرة في المائة (1,350) وأن من يعاني من زيادة الوزن حوالي أحد عشرة في المائة (990) والمجموع 2,340 وهو ما يعادل 26% أي ربع الطلاب. كشفت البيانات الوطنية (2013) أن معدلات زيادة الوزن 23% والبدانة 9.3% بين الأطفال في المدرسة. مقارنة مع معدلات زيادة الوزن 15% والبدانة 6% بين الأطفال قبل سن المدرسة. دراسة أخرى تشير الي ان عدد الأطفال المصابين بالسمنة في السعودية كافة، نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون طفل (3,500,000). النسبة الحقيقية للبدانة في السعودية تصل إلى 70 في المئة!! وكشفت دراسة علمية أجراها باحث سعودي أن 75% من سكان المملكة مهددون بمرض السمنة أو زيادة الوزن بحلول عام 2020م في دراسة عالمية أوضحت أن انتشار زيادة الوزن والسمنة في المملكة تبلغ ما بين 75-88% في الإناث وما بين 70-85% في الرجال.

هل هذا كل شيء؟ لا ليس بعد، فسوء التغذية في شكلها التقليدي ما تزال موجودة بالمجتمع، الشيء الذي يفرض واقعا ضاغطا جديدا يعرف ب (العبء المضاعف Double Burden). فقد نشر تقرير وطني يؤكد انتشار سوء التغذية بين الأطفال السعوديين (معدل انتشار نقص الوزن المعتدل 6.9% ومعدل انتشار نقص الوزن الحاد 1.3%) وكذلك انتشار الهزال الشديد والمعتدل (9.8 و 2.9% على التوالي) وأخيرا، انتشار التقزم المعتدل والشديد (10.9 و 2.8% على التوالي). يؤكد التقرير أن هذه المعدلات لا تزال أعلى من غيرها من البلدان حتى تلك ذات الموارد الاقتصادية الأقل مقارنة بالمملكة ويشير التقرير إلى أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الجهود لتحسين الوضع التغذوي للأطفال.

لقد أن الأوان أن تجد القضايا التغذوية ما تستحقه من الاهتمام في مجتمعاتنا لقد أن الأوان ان تكون قضايا التغذية من أولي أولويات كل الوزارات دون استثناء حيث تعتبر مشكلة التغذية المعيق الظاهر والخفي للتنمية بسبب اولاً: الاثر المباشر والسريع على التنمية بسبب ما تصرفه الدولة من مبالغ طائلة لمعالجة الاطفال المصابين بسوء التغذية (نقصان الوزن، زيادة الوزن، التقزم، البدانة) ومكافحة انتشاره بين الاطفال وهذا يستهلك جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة ومن الجهد والوقت الذي يمكن استغلاله في مشاريع تنموية تسهم في تطوير البلد. ويتكرر نفس السيناريو عند المراهقين والكبار وكبار السن ويكفي فقط أن ننظر الي مشكلة السمنة/البدانة من حولنا وعلى أثارها المدمرة اجتماعيا واقتصاديا وصحيا ولا ننسى بالطبع الأمراض المزمنة المرتبطة بالسمنة وبالخلل في سلوكياتنا الغذائية مثل أمراض السكر بنوعيه وفرط ضغط الدم وأمراض القلب بأنواعها ومختلف أنواع السرطانات والقائمة طويلة. وتشير التقارير العالمية إلى أن زيادة الوزن والسمنة تفنك بعدد من الأرواح أكبر مما يفنك به نقص الوزن. ثانياً: الاثر طويل المدى على التنمية وهو ان الاطفال الذين يعانون من سوء التغذية (نقص التغذية والسمنة) يعانون من قلة مناعة أجسامهم مما يجعل أجسادهم عرضة لشتي الامراض المعدية بالإضافة الي الانيميا وفقر الدم كل الامراض المرتبطة بنقص المعادن والفيتامينات (نقص فيتامين أ وفيتامين د وغيرها كثير) ولا ننسى مشاكل تأخر النمو البدني والعقلي مما يؤثر على الاجيال القادمة بحيث يمكن ان تزداد الفئات العاجزة والتي تشكل عالة على المجتمع. وهذا يؤدي الى انخفاض الانتاج الوطني بسبب عجز الاجيال القادمة عن العمل والتعلم.

خلاصة القول هو أن قضية التغذية في كل العالم تعتبر من المشاكل المتعددة والمعقدة الأسباب لذا فهي تحتاج إلى نهج متعدد القطاعات ومتعدد التدخلات ومتعدد التخصصات للوقاية منها ومن الأمراض المرتبطة بها (غير المعدية والمعدية) ومكافحتها ولن يستطيع أي قطاع مهما بلغ من الإمكانيات والمعرفة أن يقوم بحلها ومعالجتها.

المتوقع والمأمول من وزارة التعليم

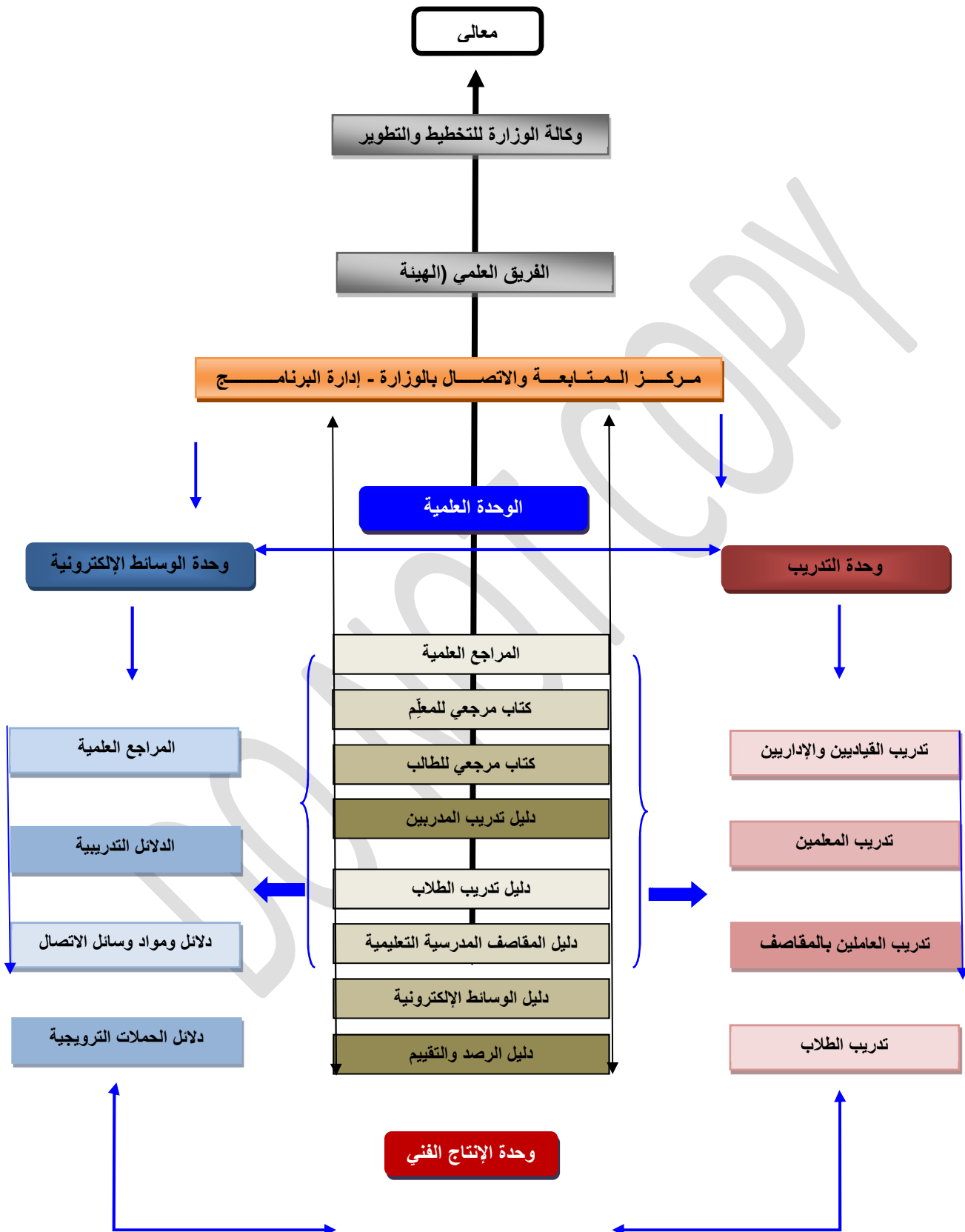
اقتراحات محددة لتعزيز التغذية الصحية في المدارس:

- إدخال مواد تعليمية خاصة بالتغذية كمواد قائمة بزايتها في المناهج الدراسية تتدرج في تناولها حسب تدرج أعمار الطلاب وتستمر حتى نهاية المرحلة الثانوية
- إدماج موضوعات التغذية وسوء التغذية والتحذير من مخاطرها (السمنة، زيادة الوزن، نقص التغذية، نقص الفيتامينات والمعادن، الأمراض المعدية، الأمراض غير المعدية) في المناهج الدراسية القائمة أصلاً مثل العلوم التطبيقية والعلوم الاجتماعية المختلفة
- الحرص على تأهيل ورفع وعي المعلمين والقياديين في التعليم بأهمية ذلك عبر التدريب العلمي المدروس، كما يمكن الاستفادة من خريجي وخريجات تخصصات التغذية وتعيينهم بالوزارة للقيام بتدريس المناهج المقترحة
- توفير التثقيف التغذوي خارج الفصل لمساعدة التلاميذ على اكتساب ما يلزم من معارف وسلوكيات ومعتقدات ومهارات لاتخاذ قرارات مستنيرة واتباع سلوكيات صحية وتهيئة الظروف الملائمة للعيش حياة صحية.
- توفير برامج غذائية مدرسية لإتاحة المزيد من الأغذية الصحية في المدارس (مثل توفير فطور الصباح و/أو الغداء و/أو الوجبات السريعة الجيدة بأسعار منخفضة).
- عدم توفير مأكليات بيع الوجبات والمشروبات إلا إذا كانت تتيح إمكانية اقتناء منتجات صحية، مثل الماء واللبن والعصائر والفواكه والخضر والساندويتشات والوجبات السريعة التي تحتوي على نسبة قليلة من الدهون.
- ضمان امتثال الأغذية التي تُقدم في المدارس على الأقل للحد الأدنى معايير التغذية.
- توفير خدمات صحية مدرسية للتلاميذ والعاملين في المدرسة للمساعدة على تعزيز الصحة والعافية والوقاية من المشاكل والاعتلالات الصحية الهامة والحد منها ورصدها وعلاج المصابين بها وإحالتهم إلى المرافق المختصة.
- استخدام الوسائل المبتكرة كوسيلة لإذكاء الوعي بمصادر الأغذية.
- تعزيز مشاركة الأسرة مع المدرسة.

اقتراحات لتعزيز النشاط البدني في المدارس

- إتاحة حصص يومية من النشاط البدني تشمل طائفة متنوعة من الأنشطة بما يتناسب مع أكبر عدد ممكن من احتياجات التلاميذ واهتماماتهم وقدراتهم.
- إتاحة أنشطة خارج المناهج الدراسية: أنواع من الرياضة المدرسية وبرامج مدرسية غير تنافسية (مثل ممارسة نشاط بدني أثناء فترة الاستراحة).
- التشجيع على استخدام وسائل نقل آمنة وغير مزودة بمحركات لأغراض التنقل إلى المدرسة أو إلى أماكن النشاط الاجتماعي الأخرى.
- إتاحة فرص استفادة التلاميذ وأفراد المجتمع المحلي قاطبة من مرافق النشاط البدني المناسبة.
- تشجيع التلاميذ والمدرسين وأفراد المجتمع المدني بأسره على ممارسة النشاط البدني.

الإطار المنطقي للبرنامج الوطني الشامل للتغذية المدرسية



وحدة الرصد والتقييم

